الأمم المتحدة S/2022/534

مجلس الأمن

Distr.: General
5 July 2022
Arabic
Original: English

بعثة المساعي الحميدة في قبرص

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - طلب إليَّ مجلس الأمن، في قراره 2618 (2022)، أن أقدم بحلول 5 تموز/يوليه 2022 تقريرا عن مساعيّ الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تروم تحقيق النتائج وتفضي إلى تسوية. وفي ذلك القرار، شجع المجلس أيضا زعماء الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية على تقديم معلومات خطية إلى بعثة مساعي الحميدة عن الإجراءات التي اتخذها الطرفان دعما للأجزاء ذات الصلة من القرار منذ اتخاذه، لا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 7 و 8، بغية التوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة، وطلب مني إدراج المعلومات الواردة في التحديثين في تقريري (التحديثان اللذان قدمهما الزعيمان يردان في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير). وترد الإحاطتان اللتان قدمهما الزعيمان في المرفق الأول والمرفق الثاني لهذا التقرير.

2 - ويركز هذا التقرير على التطورات التي استجدَّت في الفترة الممتدة من 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 14 حزيران/يونيه 2022. وهو يقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة مساعي الحميدة بقيادة نائب مستشاري الخاص المعني بقبرص، كولن ستيوارت. ويقدم أيضا معلومات مستكملة عن مشاركتي المستمرة مع الجانبين والمناقشات التي جرت بالنيابة عني فيما يتعلق باقتراحي تعيين مبعوث للأمم المتحدة.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

3 - في حين ظلت ثقة الجمهور في إمكانية التوصل إلى تسوية منخفضةً منذ صدور التقرير السابق عن بعثتي للمساعي الحميدة (S/2021/1109)، أُحرز تقدم بين الجانبين في عدة مجالات عملية. وفي كلتا الطائفتين، هيمنت التطورات السياسية الداخلية والمسائل الاجتماعية والاقتصادية على النقاش العام واهتمام وسائط الإعلام.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - واتسم المشهد السياسي القبرصي التركي بعدم اليقين والاستقطاب المتزايد. وفي جمهورية قبرص، بدأت الحملات غير الرسمية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شباط/فبراير 2023.

5 - وانخرط الجانبان في جهد متضافر لتنشيط أعمال اللجان التقنية، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن. وفي هذا السياق، تفاعلت بعثتي للمساعي الحميدة على نطاق واسع مع الجانبين. وفي الاجتماعات الثلاثية الأسبوعية، اتفق ممثلا الزعيمين ونائب المستشار الخاص المعني بقبرص على عزل عمل اللجان التقنية عن الديناميات السياسية الأوسع نطاقا بشأن مسألة قبرص، وتوصلوا بعد ذلك إلى عدد من الاتفاقات الثنائية الجديدة.

6 - وتشمل هذه الاتفاقات الجديدة دراسة أولية لإدارة نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية على مستوى الطائفتين، وإنشاء فرع لغرفة الاتصال المشتركة في قرية بيلا/بايل المشتركة بين الطائفتين للتصدي للإجرام هناك، وإنشاء موقع شبكي ليكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات للعلماء من أجل التصدي للتحديات البيئية على نطاق الجزيرة كمبادرة لبناء السلام البيئي بين الطائفتين. واستنادا إلى مختلف الإنجازات التي أبرزها التقرير السابق عن بعثتي للمساعي الحميدة، ضخت هذه الاتفاقات الجديدة مزيدا من الزخم في عمل اللجان وأتاحت تنفيذ المشاريع الجارية وإنجازها.

7 - ومما له أهمية خاصة، واستجابة لطلب من مجلس الأمن، اتفق الزعيمان على "خطة عمل مشتركة بشأن سبل ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عملية التسوية/عملية تسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف" في قبرص (خطة العمل). وفي 13 نيسان/أبريل، حضر الزعيمان حفل الإطلاق الرسمي لخطة العمل الذي استضافته المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، تحت رعاية نائب المستشار الخاص. واعتبر قرار الزعيمين حضور حفل الإطلاق شخصيا مؤشرا على التزامهما بتنفيذ توصيات خطة العمل، وكانت المرة الأولى التي يلتقيان فيها شخصيا منذ حفل الاستقبال الذي استضافه نائب المستشار الخاص في 14 كانون الأول/ديسمبر 2021.

8 - واستقال المفاوض القبرصي اليوناني الذي ظل يشغل هذا المنصب منذ أمد طويل، أندرياس مافروياتيس، من منصبه اعتبارا من 15 أيار/مايو وحل محله مينيلاوس مينيلاو. وقد استمرت دون انقطاع الاجتماعات الثلاثية الأسبوعية، التي تعقد كجزء من الحوار الجاري بشأن عمل 12 لجنة تقنية، وبشأن المسائل التي تؤثر على الحياة اليومية للقبارصة.

9 - واستمر تقلب الحالة الوبائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكانت لذلك آثار سلبية على الصحة العامة في جميع أنحاء الجزيرة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة مطردة في معدلات التطعيم، وتحسنت المؤشرات الوبائية مع حدوث انخفاض كبير في الضغط على النظم الصحية في كلتا الطائفتين. ونتيجة لذلك، خُففت القيود المتصلة بكوفيد-19 على جانبي الجزيرة، بما في ذلك في موانئ الدخول إليها. وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة تقييم الحالة وتبادل البيانات الوبائية مرة كل أسبوعين، ومكنت من التعاون بين الشمال والجنوب بشأن الجائحة. وبناء على ذلك، قررت اللجنة، استنادا إلى تقييمها المؤرخ 18 نيسان/أبريل، إزالة جميع التدابير المتصلة بكوفيد-19 عند نقاط العبور اعتبارا من 19 نيسان/أبريل للمرة الأولى منذ آذار/مارس 2020، وهو تطور رحب به القبارصة على جانبي الجزيرة.

10 - وعلى الرغم من التحسن التدريجي في حالة الصحة العامة، استمر تفاقم الأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي للجائحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزادت من تفاقمه الحرب الدائرة في أوكرانيا،

التي أثرت بشكل خاص على قطاع السياحة. وقد لوحظ التأثير الأكثر وضوحا في الشمال، حيث جاء إضافة إلى انخفاض قيمة الليرة التركية واستمرار محدودية فرص الوصول إلى الأسواق التجارية، في وقت يشهد فيه الاقتصاد تضخما جامحا وبطالة.

11 - وفي 20 أيار/مايو، أحيلت إلى القبارصة الأتراك في الاجتماع الثلاثي الأسبوعي بين ممثلي الزعيمين ونائب المستشار الخاص رسالة موجهة من زعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسيادس، إلى زعيم القبارصة الأتراك، إرسين تتار. وأوجزت الرسالة وجهات نظر القبارصة اليونانيين الحالية بشأن أوجه التقارب التي تم التوصل إليها في المفاوضات السابقة، وحثت زعيم القبارصة الأتراك على الموافقة على استئناف المفاوضات الموضوعية على نفس الأساس. وكررت الرسالة أيضا، للمناقشة، مجموعة من تدابير بناء الثقة التي اقترحت لأول مرة في شكلها الحالي في عام 2020.

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت بعض الأنشطة التي لوحظت داخل الجزيرة وحولها في تعميق انعدام الثقة، سواء بين الجانبين أو داخل كل طائفة، على النحو المبين في التقرير الأخير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2022/533). وفي الوقت نفسه، واستجابة لنداءات مجلس الأمن الداعية إلى خفض الحواجز القائمة التي تعيق الاتصال بين الطائفتين وتنفيذ تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجارة، اتخذت خطوات عند نقاط العبور، مما أدى إلى تحسن طفيف، وأعطيت مؤشرات على أن القيود المفروضة على تجارة الخط الأخضر ستخفف في المستقبل.

13 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقلبات في الحالة الإقليمية. وبدا أن العلاقات بين الدولتين الضامنتين، اليونان وتركيا، آخذة في التحسن، ولا سيما في آذار/مارس، ولكن التوترات ازدادت تدريجيا مرة أخرى قرب نهاية الفترة.

14 - وظل الزعماء الدينيون في قبرص متحدين في التزامهم ببناء الثقة والمصالحة. وواصلوا الاجتماع في إطار المسار الديني لعملية السلام في قبرص، برعاية سفارة السويد. وعلى الرغم من المناخ السياسي الصعب عموما، ظل المسار الديني نشطا في مسعاه للنهوض بالحرية الدينية وغيرها من حقوق الإنسان، إضافة إلى تعزيز الحوار والتعايش السلمي. وفي آذار/مارس، بدأ الزعماء الدينيون العمل عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والقيادات المجتمعية الدينية في قبرص لمعالجة الحالة المزرية للقصر غير المصحوبين بذويهم من أفريقيا الذين وقعوا ضحايا للاتجار بالأشخاص والاستغلال.

15 - وعقد ممثلو الأحزاب السياسية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك اجتماعاتهم المنتظمة تحت رعاية سفارة سلوفاكيا. وتبادل الممثلون الآراء بشأن التطورات الجارية في الجزيرة وفي المنطقة الأوسع نطاقا، وأكدوا من جديد التزامهم بتهيئة مناخ يفضي في نهاية المطاف إلى استئناف المفاوضات الرسمية بشأن مسألة قبرص على مستوى القادة. وشددوا أيضا على أهمية التدابير المشتركة لبناء الثقة وبث الطمأنينة وقدموا اقتراحات بشأنها، وناقشوا أهمية عمل اللجان التقنية، وأعربوا عن استعدادهم لزيادة العمل مع الشباب بشأن مسألة قبرص.

ثالثا - حالة العملية

16 - استمرت المناقشات بشأن سبل إحراز تقدم مع زعيمي الطائفتين وممثليهما، وكذلك مع ممثلي تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان. وفي إطار هذه المناقشات، زار الأمين

العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، ميروسلاف ينتشا، قبرص (10-13 نيسان/أبريل) واليونان (3-4 أيار/مايو) والمملكة المتحدة (5-6 أيار/مايو). ومن المقرر أيضا القيام بزيارة إلى تركيا وإجراء مزيد من المناقشات مع القادة القبارصة. وفي حين أعرب جميع المحاورين عن تأييدهم للجهود المتواصلة، أكدت هذه المناقشات أن وجهات نظرهم بشأن دور المبعوث وولايته لا تزال متباينة. وفي هذا الصدد، تتواصل الجهود للتأكد من الطرائق التي من شأنها أن تدعم الطرفين على أفضل وجه في البحث عن سبيل لإحراز تقدم.

رابعا - حالة العملية: أنشطة بعثتي للمساعي الحميدة

17 - واصلت بعثتي للمساعي الحميدة التواصل مع شبكة واسعة من المحاورين، سواء في الجزيرة أو في العواصم ذات الصلة، حيث عقد نائب المستشار الخاص 52 اجتماعا مع الزعيمين وممثليهما، والأحزاب السياسية، والزعماء الدينيين، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد 27 اجتماعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والسلك الدبلوماسي. وغطت المناقشات طائفة واسعة من المسائل المتصلة بتهيئة الظروف المؤاتية لعملية السلام، وآثار الجائحة، والنهوض بتدابير بناء الثقة التي يقبلها الطرفان، وتعزيز عمل اللجان التقنية. وقام موظفون من بعثتي للمساعي الحميدة أيضا بزيارات على مستوى العمل إلى أنقرة وإسطنبول وأثينا وبروكسل لعقد اجتماعات مع مسؤولين يونانيين وأتراك ومسؤولين من الاتحاد الأوروبي. وأخيرا، عقد نائب المستشار الخاص اجتماعات رفيعة المستوى مع كبار المسؤولين الزائرين من مجموعة من الدول الأعضاء.

18 - وواصلت اثنتا عشرة لجنة تقنية شكلها الزعيمان القبرصي التركي والقبرصي اليوناني لبناء الثقة وتحسين الحياة اليومية للقبارصة عملها الهام المشترك بين الطائفتين. وبدعم من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، واصلت بعثة المساعي الحميدة تنسيق وتيسير عمل هذه اللجان، بغية كفالة الحوار والتعاون بين الجانبين. وغالبا ما يُنظر إلى هذه اللجان على أنها نماذج للصداقة والتعاون بين الطائفتين، ويساعد توليد الأفكار والمشاريع داخل اللجان على بناء الثقة والاطمئنان. وتعني عملية التأييد السياسي أن الاتفاقات على المستوى التقني يعاد التفاوض بشأنها في بعض الأحيان قبل الموافقة على تنفيذها، مما أدى إلى بعض التأخير في عمل اللجان. بيد أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الثاني/يناير بين ممثلي الزعيمين قد أزال الخلافات بشأن المصطلحات، مما سمح بالمضي قدما في إحراز تقدم.

19 - واستنادا إلى التفاهمات التي تم التوصل إليها في الأشهر الماضية، شهد عمل اللجان التقنية زخما إيجابيا، مما سمح باعتماد أو مواصلة تنفيذ أو إنجاز أكثر من 20 مبادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر نشاط اللجان التقنية المعنية بالإذاعة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتراث الثقافي، والثقافة، والجريمة والمسائل الجنائية، والمسائل الاقتصادية والتجارية، والبيئة، والمساواة بين الجنسين، والصحة. وفي الوقت نفسه، أثرت مسائل العضوية أو المصطلحات أو غيرها من الديناميات السلبية على أنشطة اللجان التقنية المعنية بإدارة الأزمات والمعابر والتعليم والشؤون الإنسانية.

20 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة التفاعل المتكرر بين الرئيسين المشاركين والخبراء، الذين تبادلوا المعلومات الوبائية ومعلومات عن تدابير ولقاحات كوفيد-19 مرة كل أسبوعين. وواصلت اللجنة مزامنة التدابير المتصلة بكوفيد-19 التي اتخذها الطرفان بشأن نقاط العبور وتعديلها تدريجيا، وأصدرت في 24 كانون الثاني/يناير و 3 آذار/مارس و 18 نيسان/أبريل بيانات صحفية عن طريق المتحدث باسم الأمم المتحدة في قبرص، وأعلنت عن المستوى الوبائي والتدابير التقييدية التي ستستخدم أو تزال. وواصلت اللجنة

الاضطلاع بدور فعال في الإشراف على نقل اللقاحات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي إلى الطائفة القبرصية التركية. وعلى الرغم من أنها ناقشت سبل كفالة المساواة في الحصول على شهادة كوفيد-19 الرقمية من الاتحاد الأوروبي بالنسبة للقبارصة الأتراك، إلا أن إمكانية الحصول عليها لا تزال تمثل مشكلة.

21 - وإلى جانب استمرار تبادل المعلومات عن الجريمة في كلتا الطائفتين من خلال غرفة الاتصال المشتركة، نظمت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية برنامجا تدريبيا توجيهيا للأعضاء الجدد في المكتب الملحق بغرفة الاتصال المشتركة في بيلا/بايل في الفترة من 8 إلى 11 نيسان/أبريل. وقد صمم هذا المكتب الجديد، الذي افتتح رسميا في 15 نيسان/أبريل، لتعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالجريمة والمسائل الجنائية في بيلا/بايل الذي من شأنه أن ييسر العمل المنسق بشأن منع الجريمة في هذه البلدة المشتركة بين الطائفتين.

22 - وتتضمن خطة العمل، التي وضعتها اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين واعتمدها الزعيمان، توصيات عملية لمعالجة ثلاثة مسائل رئيسية هي: كيفية ضمان تمثيل المرأة تمثيلا كاملا ومتساويا وذا مغزى؛ وكيفية التعامل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، لالتماس آرائها؛ وكيفية إدراج منظور جنساني. وشكل إطلاق خطة العمل في 13 نيسان/أبريل خطوة أولية هامة للشروع في العمل على نطاق أوسع مع المجتمع المدني لزيادة الوعي بمحتوياتها وتحديد الخطوات التالية من أجل تحقيق تنفيذها الكامل.

23 - ووافقت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي على مبادرة جديدة للتراث الرقمي. ويهدف المشروع إلى تسخير فوائد الرقمنة لحماية التراث الثقافي وتعزيزه، مع التركيز بشكل خاص على الشباب. وفي أعقاب المناقشات التي دارت داخل اللجنة التوجيهية لمرفق الدعم المقدم إلى اللجان التقنية، يتوخى أيضا الاضطلاع بهذه الأنشطة في إطار مبادرة معنونة "آثار التراث الثقافي ذات الأهمية الكبيرة".

24 - وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة، مدعومة بديناميات إيجابية، اجتماعات منتظمة وقدمت نموذجا للاتصال الفعال بين الرئيسين المشاركين. وأنشأت اللجنة موقعا شبكيا ليكون بمثابة منبر للعلماء والناشطين للعمل معا بشأن حماية البيئة ومعالجة الآثار الضارة لأزمة المناخ. وواصلت اللجنة زياراتها البيئية المشتركة للمواقع من أجل التقييم واقتراح توصيات لمعالجة القضايا البيئية على نطاق الجزيرة.

25 - وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية اجتماعات منتظمة وناقشت كيفية المضي قدما فيما يتعلق بقائمة أولوياتها. وبعد موافقة ممثلي الزعيمين على اقتراحها بشأن إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية، من المقرر العمل على إجراء دراسة جدوى أولية كخطوة تالية. وتمت الموافقة على الاقتراح الداعي إلى تنظيم مسابقة "الآثار الثقافية في الجزيرة - مسابقة فيديو ورسم للأطفال والشباب" التي أعدتها اللجنة التقنية المعنية بالثقافة، ويجري وضع خطوات لتنفيذه.

26 - ومنذ التوصل إلى اتفاق بين الجانبين في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 لإدخال الجيل الخامس من شبكات الاتصال في الجزيرة والانتهاء من عملية المناقصة اللاحقة للاتحاد الأوروبي، واصلت اللجنة التقنية المعنية بالإذاعة والاتصالات السلكية واللاسلكية عملها لضمان تنفيذ الاتفاق على أساس خريطة الطريق التي اتفق عليها الزعيمان.

27 - ولم تجتمع اللجنة التقنية المعنية بالتعليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وباستثناء المشروع المعنون "تخيل" للتثقيف في مجال السلام، لم تُنفذ أو توضع أي مبادرات أخرى. ولم يحرز أي تقدم بشأن تكثيف

الجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال السلام في جميع أنحاء الجزيرة أو تمكين اللجنة من تنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها المشترك لعام 2017، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن. بيد أن مشروع "تخيل" استؤنف بنجاح ويجري تنفيذه تحت رعاية اللجنة من قبل جمعية الحوار والبحث التاريخي ومنظمة دار التعاون. وفي العام الدراسي 2021-2022، استفاد من المشروع أكثر من 000 1 طالب، مع توفير التدريب لما عدده 120 معلما و 36 طالبا من كلتا الطائفتين شاركوا في جولة تعليمية في مدينة نيقوسيا.

28 - وواصلت اللجان التقنية تقديم مقترحات المشاريع إلى مرفق الدعم الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وهو آلية أنشئت في عام 2019 بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبعثة المساعي الحميدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة اللجان على بناء القدرات وتعزيز أثر عملها وإبرازه. وقامت اللجنة التوجيهية للمرفق (المؤلفة من بعثتي للمساعي الحميدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية الأوروبية، ومنسقي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لدى اللجان) باستعراض وإقرار عدة مشاريع، بما في ذلك مشاريع شاركت فيها اللجان التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية، والبيئة، والثقافة.

29 - وفي حين نوقشت الهجرة غير النظامية في الجزيرة مناقشة مستفيضة بين الجانبين، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الأسبوعية لنائب المستشار الخاص، لا تزال هناك اختلافات بشأن كيفية التصدي بفعالية لهذه الظاهرة المتنامية. وتواصل الأمم المتحدة في قبرص (بما في ذلك بعثة المساعي الحميدة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) العمل مع الجانبين بشأن هذه المسألة الهامة. وترد تفاصيل إضافية في التقرير الأخير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2022/533).

30 - ونظرا لأهمية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تحقيق تسوية في نهاية المطاف واستدامتها، حافظت بعثتي للمساعي الحميدة على شبكة واسعة ونشطة من الاتصالات مع المجتمع المدني، وقد منحها نائب المستشار الخاص مكانا بارزا في خططه للتوعية، حيث دعم وشجع تعبئتها، وقيامها بالدعوة، ومشاركتها في أنشطة بناء السلام الأوسع نطاقا في الجزيرة.

31 - وفي 22 آذار/مارس، نظم اجتماع مائدة مستديرة مشترك مع البنك الدولي لمناقشة الفرص الاقتصادية في جميع أنحاء الجزيرة بمشاركة منظمي المشاريع والاقتصاديين ورجال الأعمال والنساء والشباب وممثلي غرفتي التجارة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وركزت المناقشة على زيادة إمكانات التجارة داخل الجزيرة إلى أقصى حد، وإزالة العوامل المعيقة، وتنفيذ لائحة الخط الأخضر. وطرح العديد من المشاركين حلولا مبتكرة لتسهيل العبور، بما في ذلك من خلال الرقمنة، كوسيلة ممكنة للمضي قدما لتجنب الازدحام الحالي.

32 - وفي 21 آذار/مارس، اجتمع نائب المستشار الخاص مع رؤساء النقابات العمالية من كل جانب من جانبي الجزيرة لمناقشة مسعى مشترك لتيسير توظيف العمال القبارصة الأتراك في الشركات القبرصية اليونانية. وشارك موظفو بعثتي للمساعي الحميدة أيضا في لجنة تحكيم لمسابقة بين الطائفتين للقيام بمشاريع اجتماعية، حيث تفاعلوا مع الطلاب والشباب من جميع المجتمعات المحلية في الجزيرة الذين كانوا يعرضون أفكارهم التجارية المتعلقة بالقيام بمشاريع اجتماعية وأهداف التنمية المستدامة.

33 - وواصلت بعثتي للمساعي الحميدة العمل مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لدعم مبادرات وأنشطة بناء السلام البيئي الرامية إلى تسليط الضوء على التحديات البيئية والتصدي لها في المنطقة

العازلة وفي جميع أنحاء الجزيرة وعلى الصعيد الإقليمي. وواصل موظفو البعثة أيضا تقديم إحاطات منتظمة للطلاب والشباب بشأن ولاية بعثة المساعي الحميدة وأنشطتها.

خامسا - ملاحظات

34 - في الأشهر الستة الماضية، كانت التطورات السياسية والاقتصادية الداخلية، والآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19، والتوترات الإقليمية محور التركيز في كلتا الطائفتين. وقد عكس هذا التركيز أيضا الافتقار الحالي إلى مساحة لإيجاد أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات، مع بقاء مواقف الجانبين متباعدة.

35 - وعلى الرغم من استمرار غياب المفاوضات الشاملة، ومحدودية التعاون بشأن المسائل الموضوعية في محادثات السلام، واصل الزعيمان وممثلوهما الاجتماع بنائب المستشار الخاص والعمل معه، واتخذت تدابير عملية لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وواصلت بعثتي للمساعي الحميدة أيضا تقديم المساعدة في تيسير الحوار على مختلف المستويات وتعزيز الاتصال والتقارب بين الطائفتين، والانخراط في الدبلوماسية الوقائية في محاولة للتخفيف من تدهور العلاقات بين الجانبين والمناخ السياسي العام. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير جهودا جادة من الجانبين لحماية اللجان التقنية من العراقيل السياسية التي تعوق عملها. وأدعو الجانبين إلى مواصلة هذه الجهود لتمكين اللجان من العمل بفعالية أكبر ومعالجة المسائل التي تترتب عليها آثار تمتد على نطاق الجزيرة.

36 - وتواصل اللجان التقنية القيام بعمل هام، وإن كان بدرجات متفاوتة من الفعالية. وقد أحرز العديد منها تقدما على أساس الاستخدام الفعال للمشاركة الشخصية والتمكين السياسي والخبرة المتاحة. وخطت اللجان التقنية المعنية بالإذاعة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتراث الثقافي، والجريمة والمسائل الجنائية، والبيئة، والمسائل الاقتصادية والتجارية، والمساواة بين الجنسين، والصحة، خطوات كبيرة. وفي الوقت نفسه، كانت هناك تحديات أمام الأداء الفعال للجان التقنية المعنية بالمعابر، والثقافة، والتعليم، وإدارة الأزمات، والشؤون الإنسانية. وأدعو الزعيمين إلى كفالة إجراء تعيينات في الوقت المناسب كلما دعت الحاجة إلى ذلك لتعيين موظفين في اللجان، وتمكين اللجان من وضع مقترحات وتنفيذ مشاريع لزيادة تعزيز التواصل بين الطائفتين وتحسين الحياة اليومية لجميع القبارصة.

37 - وأشيد بإطلاق خطة العمل، وأدعو الزعيمين إلى دعم زيادة تعاون اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين مع مختلف أصحاب المصلحة لتوعية الجمهور بخطة العمل وصياغة الخطوات التالية لتنفيذها. وفي ظل استمرار الافتقار إلى المفاوضات الموضوعية، كان حضور الزعيمين في حفل إطلاق خطة العمل في نيقوسيا جديرا بالملاحظة. وبالنظر إلى المستقبل، يسرني أن الزعيمين قد التزما بكفالة إشراك النساء بنسبة 30 في المائة على الأقل في وفودهما المقبلة، على النحو المتفق عليه، وأحثهما على أن يفعلا الشيء نفسه مع الهيئات الأخرى، مثل اللجان التقنية، وأن يكفلا إدراج منظور جنساني في أي عملية تفاوض في المستقبل.

38 - وأشجع على استخدام اللجان التقنية لتعزيز التقارب وبناء السلام بين الشباب في الجزيرة. وأرحب بالتنفيذ الناجح لبرنامج "تخيل" للتثقيف في مجال السلام للعام الدراسي الحالي، ولكنني ألاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في مشاريع أخرى تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالتعليم. ولم يحرز أي تقدم بشأن طلب مجلس الأمن معالجة عوائق السلام من خلال إجراء استعراض مشترك للمواد المدرسية، بما في ذلك الكتب المدرسية،

وأدعو الجانبين إلى دعم هذا العمل الهام، الذي يمكن أن يسهم في بناء الثقة بين الطائفتين. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال فكرة التعاون في مجال الرياضة للجمع بين الشباب وتعزيز التفاعل بين الطائفتين من خلال الأنشطة الرياضية، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة تقنية لهذا الشأن، فكرةً تستحق الدراسة.

39 - وبالنظر إلى الآثار الوخيمة لتغير المناخ وتزايد تواتر حرائق الغابات والفيضانات في الجزيرة، لا تزال اللجان التقنية غير مستغلة استغلالا كافيا. وأشجع التعاون بين الجانبين بشأن هذه المسائل الهامة، بما في ذلك من خلال اللجان العاملة في مجالي البيئة وإدارة الأزمات.

40 - وأرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية لاستكمال توسيع نطاق غرفة الاتصال المشتركة التابعة لها لتشمل بيلا/بايل. كما أشجع الزعيمين وممثليهما على إيجاد طرائق مقبولة للطرفين للتصدي للتحديات المتصلة بالهجرة غير النظامية.

41 - وأشجع الزعيمين وممثليهما على الدخول في حوار بناء وأحثهما على الاتفاق على تدابير بناء الثقة المقبولة للطرفين التي يمكن أن تسهم في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتوصل إلى تسوية، وتنفيذ هذه التدابير. والأمم المتحدة على استعداد لتيسير هذا الحوار.

42 - وأكرر مرة أخرى دعم مجلس الأمن لزيادة العمل مع المجتمع المدني، وأحث الزعيمين على تشجيع الاتصال والتعاون بشكل أوضح بين الطائفتين. وبالإضافة إلى ذلك، أدعو الزعيمين إلى السعي إلى إقامة تعاون وروابط أكثر شمولا بين الطائفتين، وفي نهاية المطاف في عملية السلام، وإلى القيام، وفقا لأفضل الممارسات الدولية الأخيرة، بإشراك الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا، بما في ذلك النساء والأقليات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، في المناقشات المتعلقة بمستقبل مشترك في الجزيرة وإدماج آرائهم وفقا لذلك.

43 - ويجدر الثناء على المبادرات التي تحركها المصالح على نطاق الجزيرة، مثل المبادرة التي تشمل نقابات العمال والمبادرات المتعلقة بحماية البيئة. ومن خلال الجهود المشتركة للتصدي للتحديات المشتركة، فإن هذه المبادرات لا تبني الروابط الاقتصادية وغيرها من الروابط بين الطائفتين فحسب، بل تعزز أيضا مبررات التوصل إلى تسوية شاملة في قبرص من خلال إظهار فوائد العمل المشترك. وما فتئ نائب المستشار الخاص يدعو إلى اتخاذ المزيد من المبادرات لزيادة التعاون الاقتصادي، نظرا لانعدام الثقة الذي تفاقم بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها طائفة القبارصة الأتراك، وأشجع الزعيمين بقوة على النظر في هذه المبادرات. وكانت كل من بعثتي للمساعي الحميدة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ملتزمتين بتقديم الدعم من خلال الجمع بين القبارصة للعمل بشأن القضايا المشتركة ذات الأهمية في الجزيرة، مثل ريادة الأعمال وبناء السلام البيئي، وستظلا ملتزمتين بذلك.

44 - وأكرر الإعراب عن قلقي بشأن التطورات في منطقة فاروشا المسيجة. وإن موقف الأمم المتحدة من فاروشا لم يتغير. وأذكر بقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، لا سيما القراران 550 (1984) و 789 (1992)، وأؤكد أهمية التقيد التام بتلك القرارات.

45 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء التوترات في قبرص وحولها وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على نطاق أوسع. وأحث جميع الأطراف المعنية على تجنب اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تزيد من حدة التوترات، وأكرر دعوتي إلى بذل جهود جادة لنزع فتيل التوترات. وأكرر أيضا التأكيد على أن الموارد الطبيعية في الجزيرة وحولها ينبغي أن تعود بالفائدة على كلتا الطائفتين وأن تشكل حافزا قويا للطرفين على

السعي العاجل إلى إيجاد حلول دائمة يقبل بها الطرفان للخلافات المتعلقة بالموارد الطبيعية ومشاريع التعاون الجارية أو المخطط لها في مجال الطاقة في المنطقة، لصالح جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

46 - وفي ظل استمرار غياب الحوار الموضوعي بشأن مسألة قبرص بين الجانبين، ونظرا للمناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد، لا تزال احتمالات التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن عملية السلام في قبرص غير مؤكدة في الوقت الراهن. ومع استمرار اختلاف الآراء بشأن دور مبعوث الأمم المتحدة وولايته، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن طرائق تعيين هذا المبعوث، الذي يمكنه استكشاف سبل إيجاد أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية دائمة في قبرص. ولا يزال عملنا مع الجانبين والدول الضامنة مستمرا في هذا الصدد. وينبغي التذكير بأن مستقبل العملية لا يزال في أيدي الطرفين. وبينما نواصل دعمهما في السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة، يظل إظهارهما للإرادة السياسية والمرونة يكتسي أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، يمكن لمبعوث توفده الأمم المتحدة لقيادة هذه المشاركة مع الطرفين أن يقدم دعما بالغ الأهمية.

47 - وبينما أشدد على أهمية عمل اللجان التقنية والأثر الإيجابي لتدابير بناء الثقة بين الطائفتين، أعتقد أن إحراز تقدم حقيقي صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تبتغي النتائج وتفضي إلى تسوية هو وحده الذي سيطمئن القبارصة وكذلك المجتمع الدولي إلى أن المستقبل السلمي والمشترك في الجزيرة لا يزال ممكنا حقا. وقد حافظت على الاتصال والحوار مع الطرفين، وكذلك فعل نائب المستشار الخاص والإدارة العليا في المقر، وسنواصل القيام بذلك في الفترة المقبلة. وما زلت أسترشد في هذه الجهود بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي حددت معايير الأمم المتحدة.

48 - ومرة أخرى، أشجع جميع القبارصة على المشاركة بنشاط في تقرير مستقبل الجزيرة والتطلع إلى الأمام بواقعية. وهناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لإيجاد سبيل مقبول للطرفين للمضي قدما من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية لمسألة قبرص وتحقيق السلام والازدهار للجميع. وفي غضون ذلك، أحث الدول الضامنة على دعم الحوار والتعاون بين الطائفتين.

49 - وأود مرة أخرى أن أشكر الشركاء، ولا سيما البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، الذين يواصلون تقديم الدعم للعمل الذي تقوم به كلتا بعثتي الأمم المتحدة في قبرص، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، والذين يسهمون في تنفيذ تدابير بناء الثقة.

50 - وختاما، أود أن أشكر نائب مستشاري الخاص، كولن ستيوارت، والأفراد العاملين في بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص على تفانيهم وتحلّيهم بروح الالتزام في عملهم.

المرفق الأول

إحاطة خطية مقدمة من زعيم القبارصـــة اليونانيين إلى بعثة الأمين العام للمســـاعي الحميدة، عملا بقرار مجلس الأمن 2618 (2022) ووفقا له

نقدم هذا التقرير اســـتجابة لتشـــجيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 2618 (2022) *"زعيمي الطائفتين على موافاة بعثة الأمين العام للمســـاعي الحميدة بإحاطات خطية عن آخر ما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 7 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة"*.

ويتضمن هذا التحديث جميع التطورات المتصلة بالجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، بصرف النظر عن طابعها داخل الدولة أو بين الطائفتين. ولا تخل الإشارات إلى الطائفتين بجمهورية قبرص بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، واستخدام إشارات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا يمس بجمهورية قبرص بوصفها البلد المضيف للقوة.

أولا - الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام

إن الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في قبرص - منذ الاختتام غير الناجح للمؤتمر المعني بقبرص في كران - مونتانا في تموز/يوليه 2017 - تعوقها سياسة تركيا والجانب القبرصي التركي المتمثلة في التشكيك في الأساس المتفق عليه لحل المشكلة القبرصية على النحو الذي تم تأييده بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، أي اتحاد ذو منطقتين وطائفتين تسوده المساواة السياسية على النحو المحدد في القرارات المذكورة. وقد تجلت هذه السياسة الرامية إلى تقويض استئناف المفاوضات أيضا من خلال رفض تعيين مبعوث للأمم المتحدة للاضطلاع بدور تيسير الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام على أساس الولاية المتوخاة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وخلال هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها النظام الدولي، حيث يجري التشكيك في القانون الدولي وتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد، يتحتم علينا أن نجدد التزامنا القاطع بالمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتي شكلت ركائز السلام والاستقرار الدوليين بعد الحروب المدمرة التي شهدتها البشرية خلال القرن الماضي. ولا بديل عن التمسك الثابت بالأمم المتحدة بوصفها إنجازنا الجماعي، والتي أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وفي إطار عملية السلام في قبرص، توصلنا منذ شباط/فبراير 2014 إلى اتفاق بشأن إعلان مشترك لزعيمي الطائفتين يجسد ويؤكد من جديد أساس حل المشكلة القبرصية. وتوجت المفاوضات المكثفة حول الفصول المختلفة التي تلت ذلك بمؤتمر كران - مونتانا في عام 2017، الذي اقترب أكثر من أي وقت مضى من التوصل إلى اتفاق استراتيجي شامل.

وبعد الاختتام غير الناجح للمؤتمر في تموز/يوليه 2017، جددنا جهودنا لاستئناف عملية السلام من حيث توقفت في كران - مونتانا، مدركين الحاجة الملحة للحفاظ على مجموعة الأعمال التي تم إنجازها، ولا سيما التقارب الكبير حول القضايا الأساسية، كما هو موضح في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في أيلول/سبتمبر 2017.

وتوصل زعيما الطائفتين إلى اتفاق من حيث المبدأ في آب/أغسطس 2019 بشأن الإطار المرجعي لاستئناف المفاوضات، والذي استند إلى مجموعة الأعمال الحالية، وهي الإعلان المشترك لعام 2014، والتقاربات السابقة، وإطار النقاط الست الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في كران – مونتانا. وقد تم تأكيد هذا التفاهم خلال اجتماع زعيمي الطائفتين مع الأمين العام للأمم المتحدة في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مما مهد الطريق لاجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائد الأمم المتحدة عقد في جنيف في نيسان/أبريل 2021. وعلى الرغم من كل الجهود، لم نتمكن من تحقيق تقدم كبير بسبب التحول الأساسي في موقف الجانب التركي، الذي تجلى أيضا من خلال سياسة التدخلات غير المسبوقة، والتلاعب في نهاية المطاف بالتطورات السياسية في الجزء المحتل من قبرص، وفرض قيادة جديدة للطائفة القبرصية التركية ما فتئت منذ ذلك الحين تدافع عن مواقف تتعارض مع إطار الأمم المتحدة القائم على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة. وفي سياق السياسة نفسها التي تهدف إلى تقويض كل احتمال لاستئناف عملية السلام، رفض الجانب التركي أيضا اقتراح تعيين مبعوث للأمم المتحدة مكلف بتيسير الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات. وتم رفض الاقتراح خلال الاجتماع في جنيف في نيسان/أبريل 2021 ومرة أخرى خلال الاجتماع غير الرسمي لزعيمي الطائفتين مع الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2021 في نيويورك.

وفي الوقت نفسه، واصلت تركيا الشروع في سلسلة من الأنشطة غير القانونية والاستفزازية في المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وانتهاكات للوضع العسكري الراهن على طول خط القوات التركية لوقف إطلاق النار وفي ستروفيليا، وفي منطقة فاروشا المسيجة، في تحد تام لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومقرراته ذات الصلة. ومما فاقم الحالة المذكورة أعلاه استمرار تركيا بتحديث قدراتها وبنيتها التحتية العسكرية في الجزء المحتل من قبرص، وهي سياسة تنطوي على مخاطر جسيمة بالنسبة لقبرص، بل وأيضا بالنسبة للسلام والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على نطاق أوسع.

وقد تجلت هذه التحركات الهجومية التي قامت بها تركيا نحو زيادة عسكرة الجزء المحتل من قبرص أيضا من خلال قرارات بإنشاء قاعدة للطائرات المسيّرة في المطار العسكري غير القانوني في ليفكونويكو المحتلة، وإنشاء قاعدة بحرية في تريكومو المحتلة، وزيادة توسيع البنية التحتية العسكرية التركية في شبه جزيرة كارباس.

وعلاوة على ذلك، أدرجت تركيا مؤخرا "مطار" تيمبو في قائمتها للمطارات المحلية، وهي خطوة جاءت بعد أيام فقط من قرارها بفرض بروتوكول مالي جديد على الطائفة القبرصية التركية في سياق سياستها المتمثلة في قمع القبارصة الأتراك وتقييد حريتهم وإدماج الجزء المحتل من قبرص في تركيا.

وعلى الرغم من هذه الخلفية السلبية، وإدراكا منا على نحو تام للحاجة إلى وضع حد للجمود وتهيئة الظروف المؤاتية للحوار البناء، واصلنا البحث عن سبل واتخاذ مبادرات لإعادة تنشيط عملية السلام وإحياء آفاق التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية.

وفي هذا السياق، وإذ نضع في اعتبارنا الشواغل التي أعرب عنها القبارصة الأتراك فيما يتعلق بجوانب مسألة المساواة السياسية والمشاركة الفعالة، أكدنا من جديد التزامنا بأوجه التقارب ذات الصلة التي تحققت حتى انعقاد المؤتمر في كران – مونتانا، وقدمنا كذلك اقتراحا بتطبيق اللامركزية في ممارسة بعض

الاختصاصات الاتحادية بغية تعزيز دور الدول المؤسسة، وفي الوقت نفسه تعزيز وظائف الاتحاد وقدرته على البقاء.

وبنفس الروح، طرحنا في كانون الأول/ديسمبر 2020 مجموعة من تدابير بناء الثقة التي قدمناها مؤخرا أيضا مباشرة إلى زعيم طائفة القبارصة الأتراك، على أمل صادق في أن توفر أساسا لمناقشة بناءة وإحراز تقدم نحو تحقيق انفراجة.

وشملت المجموعة المقترحة ما يلي:

(أ) فاروشا – مطار تيمبو: تُنقل منطقة فاروشا المسيجة وطرق الوصول إليها، وفقا للأحكام ذات الصلة من قراري مجلس الأمن 550 (1984) و 789 (1992)، إلى إدارة الأمم المتحدة بهدف تمكين سكانها الشرعيين من العودة المبكرة إلى المنطقة في ظل ظروف مأمونة في أقرب وقت ممكن.

وبالتوازي مع ذلك، يوضع مطار تيمبو أيضا تحت إدارة الأمم المتحدة ويعمل بما يتفق تماما مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية شيكاغو لعام 1944 وكذلك المعاهدة المتعلقة بإقامة جمهورية قبرص لعام 1960.

وفي هذا السياق، من الضروري التأكيد مجددا على وجود منطقة واحدة وغير مقسمة لمعلومات الطيران في قبرص (منطقة نيقوسيا لمعلومات الطيران).

(ب) ميناء فاماغوستا – بروتوكول أنقرة: يتم الاتفاق على ترتيبات عملية بشأن التجارة عبر ميناء فاماغوستا، وفقا للبروتوكول رقم 10 بشأن قبرص الملحق بوثيقة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2003. وتتولى المفوضية الأوروبية إدارة هذه التجارة.

وترفع تركيا القيود التي تفرضها على قبرص وتنفذ بشكل كامل وغير تمييزي البروتوكول الإضافي لاتفاق الارتباط تجاه قبرص، مما يسمح، في جملة أمور، بدخول السفن التي ترفع العلم القبرصي إلى الموانئ التركية وفتح مجالها الجوي.

(ج) كررنا التأكيد بأقوى طريقة ممكنة على أننا لا نعتزم اغتصاب قطرة واحدة من الهيدروكربونات أو قرش واحد من أي إيرادات محتملة، مما يستحقه مواطنونا القبارصة الأتراك عن حق.

ولهذا السبب أشرنا إلى اقتراحنا الداعي إلى أن تودع إيرادات استغلال الهيدروكربونات في حساب ضمان لصالح طائفة القبارصة الأتراك عندما يبدأ استغلال الهيدروكربونات، وإذا ما بدأ، حتى بدون حل المشكلة القبرصية، وفقا لنسبة السكان/المواطنين في الدول المؤسسة في المستقبل.

وبطبيعة الحال، لا يمكن وضع مثل هذا الترتيب إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق بين قبرص وتركيا بشأن تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة/الجرف القاري، مع مراعاة أن المطالبات الحالية المقدمة من تركيا لا تحرم القبارصة اليونانيين فحسب، بل القبارصة الأتراك أيضا، من جزء كبير من المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة.

ومما يؤسف له أن رد الفعل السلبي لزعيم طائفة القبارصة الأتراك، في تناقض صارخ مع النداءات الواردة من داخل الطائفة القبرصية التركية من أجل استجابة بناءة، اقترن بمزيد من العمل الاستفزازي على جزء

من الجبهة الساحلية لمنطقة فاروشا المسيجة من جانب قوات الاحتلال التركية، في تجاهل صارخ للنداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لوقف الانتهاكات وعكس الإجراءات الانفرادية.

وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية إلى تصعيد التوتر، بعد أيام فقط من تقديمنا لاقتراحنا بشأن تدابير بناء الثقة، فإننا نحافظ على التزامنا الراسخ بمواصلة العمل من أجل تحقيق انفراجة، ونكرر تأكيد اتفاقنا مع الموقف الذي أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته المؤرخة 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وهو أن استئناف المحادثات ينبغي أن يستند إلى مجموعة الأعمال القائمة، وأن أفضل طريقة للمضي قدما هي العودة إلى المفاوضات وصياغة تسوية دائمة وفقا لمعايير الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومن النقطة التي علقت فيها في كران – مونتانا.

ونأمل بصدق أن يعمل جميع المعنيين بروح من حسن النية، وأن يسعوا إلى معالجة الحساسيات والمخاوف المشروعة لكلتا الطائفتين وتحقيق أوضاع مفيدة للجانبين وحقبة جديدة من الصداقة بين قبرص وتركيا وكذلك اليونان وتركيا مع تحقيق آثار إيجابية على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا والأمن والاستقرار بشكل عام في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ثانيا – آلية فعالة للاتصالات العسكرية المباشرة

نظرا للحاجة إلى نزع فتيل التوتر داخل قبرص وحولها، فإن الحاجة ملحة إلى إنشاء آلية للاتصالات العسكرية المباشرة بين القوات المتعارضة في قبرص، بتيسير من قبل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

ويزداد الأمر إلحاحا إذا أخذنا في الاعتبار الانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، في فاروشا، والعراقيل والتدخلات، التي تجري نيابة عن قوات الاحتلال التركية، في قدرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على أداء واجباتها، والتحديث المستمر للبنية التحتية العسكرية التركية في الجزء المحتل من قبرص.

وفي هذا الاتجاه، قدمت حكومة جمهورية قبرص اقتراحا في كانون الأول/ديسمبر 2019، يحدد إطارا لآلية للاتصال العسكري المباشر بين القوات المتعارضة، أي الحرس الوطني وقوات الاحتلال التركية، على مستوى قادتهما، بتيسير من قوة الأمم المتحدة على مستوى كل منهما، وفقا لولايتها، كما هو مقرر في قرار مجلس الأمن رقم 186 (1964).

وبغية زيادة تيسير الجهود الرامية إلى إنشاء هذه الآلية العسكرية، قدمت حكومة قبرص اقتراحا بأن يعين قادة القوات المتعارضة جهات تنسيق تتألف منها الآلية إلى جانب ممثل عن قوة الأمم المتحدة على مستوى كل منهما.

ثالثا – اللجنة المعنية بالمفقودين

لا يزال عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص جانبا أساسيا من عملية السلام، ولذلك فإن دعم جميع الأطراف يعتبر في الواقع *شرطا لا بد منه*.

وفي هذا الصـــدد، نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية الحصـــول على المعلومات من المحفوظات ذات الصـــلة للبلدان والمنظمات التي كان لها وجود عســـكري أو شـــرطي في قبرص في الأعوام 1963 و 1964 و 1974، من أجل جعل أداء اللجنة أكثر فعالية.

وعلى وجه الخصوص، المحفوظات العسكرية التركية، وخاصة في الفترة حوالي عام 1974. وعلى تركيا التزام بتوخي العناية الواجبة وتقديم المعلومات من محفوظاتها بحسن نية، للمساعدة في تحديد مصير المفقودين في قبرص.

ومن شـأن الوصـول إلى المحفوظات العسـكرية أن يوفر، *في جملة أمور*، معلومات عن المواقع الرئيســية لدفن المفقودين، فضـــلا عن المواقع الثانوية نظرا إلى نقل عدد كبير من الرفات، مما يجعل جهود اللجنة بالغة الصعوبة.

وكما ذُكر مرات عديدة في الماضـــي، من الأهمية بمكان حقا إتاحة الاطلاع على المحفوظات والحصـول على المعلومات ذات الصـلة بمسـألة مصـير المفقودين، التي تشـكل أحد التحديات الإنسـانية الخطيرة للنزاع.

رابعا - اللجان التقنية

تواصـــل اللجان التقنية عملها، بهدف التخفيف من وطأة الحياة اليومية على الناس جراء الآثار السلبية *للوضع الراهن*، في إطار اختصاصاتها المتفق عليها بين زعيمي الطائفتين منذ 8 تموز/يوليه 2006، تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، يشـــكل عملها جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى إيجاد حل للمشكلة القبرصية على الأساس المتفق عليه على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصـــلة. ويســـهم عملها أيضـــا في الجهود الرامية إلى تحســـين المناخ العام وتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف عملية المفاوضات.

وفي إطار جهودنا الرامية إلى استعادة وتعزيز الاتصال بين الطائفتين، في فترة ما بعد كوفيد-19، سعينا، على سبيل الأولوية، إلى العودة إلى الوضع التشغيلي لنقاط العبور قبل الجائحة. وتحقيقا لهذه الغاية، يسرت اللجنة التقنية المعنية بالصحة مزامنة الجهود، الأمر الذي تُوّج برفع جميع القيود المتعلقة بكوفيد-19 في أيار/مايو. وتستمر جهودنا في زيادة تيسير عبور الأشخاص والتفاعل بين الطائفتين، مع التركيز على الأفكار التي من شأنها تسريع عمليات التفتيش ذات الصلة عند نقاط العبور.

وفي إطار برنامج "تخيل" حول مكافحة العنصـــرية والتثقيف في مجال الســـلام، والذي يهدف إلى زيادة الاتصال والتعاون بين الطائفتين، استؤنفت الأنشطة بعد عامين من القيود المتعلقة بكوفيد-19. ويُمثل عدد المشاركين مؤشرا مشجعا، مع الأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من الظروف الصعبة، شارك أكثر من 1000 طالب وأكثر من 100 معلم في أنشطة البرنامج منذ أيلول/سبتمبر الماضي، مما خلق توقعات كبيرة للعام الدراسي المقبل.

وتســـهم اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي في التواصـــل والتفاهم والاحترام وبناء الثقة بين الطائفتين عن طريق العمل المشترك على ترميم الآثار والمواقع الثقافية، وقد حافظت على إنتاج ثابت، حيث أنجزت 5 مشـــاريع بالفعل في عام 2022 ويجري تنفيذ ما يقرب من 20 مشـــروعا آخر. وقد ألهم عملها اللجان التقنية الأخرى أيضا، بما في ذلك اختيار موضوع مشاريعها.

ولزيادة تشجيع مشاركة المجتمع المدني في جهود السلام، نظمت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في نيسان/أبريل حدثا لإطلاق *خطة العمل* المتفق عليها، استجابة لدعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة زعيمي الطائفتين إلى الالتزام الملموس بزيادة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في محادثات السلام وتقديم الدعم والتشجيع المباشرين لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز التواصل وبناء الثقة بين الطائفتين. وتخطط اللجنة التقنية حاليا لخطواتها التالية في العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ التوصيات العملية الواردة في خطة العمل.

وفي الوقت نفسه، تواصل اللجنة التقنية المعنية بالاقتصاد مناقشة سبل المضي قدما في تجارة الخط الأخضر، عن طريق توسيع نطاق المنتجات المتداولة، فضلا عن آليات المعاملات المالية ذات الصلة. ومع مراعاة الحاجة إلى النهوض بالتفاعل الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان أن تعمل التجارة في كلا الاتجاهين، مع مراعاة العقبات القائمة على وجه الخصوص في "التجارة العكسية".

كما عملت اللجنة التقنية المعنية بالاقتصاد على إيجاد سبل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطائفتين، وبينما لا يزال عدد من المسائل قيد المداولة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن دراسة جدوى تتعلق بإعادة تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية وتشمل كلتا الطائفتين، بتمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال آلية المرفق.

ومن ناحية أخرى، حافظت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية على قناة تعمل بشكل جيد لتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاط الإجرامي من خلال غرفة الاتصال المشتركة. ومنذ نيسان/أبريل 2022، تم إطلاق مرفق فرعي لغرفة الاتصال المشتركة في بيلا في محاولة للتركيز على التحديات الخاصة للمنطقة.

وبالتوازي مع ذلك، اقترحنا إشراك اللجنة التقنية في مناقشة جوانب مسألة الهجرة غير النظامية، تمشيا مع الولاية التي أناطها زعيما الطائفتين باللجان التقنية. ويمكن دعم هذه المناقشة من قبل لجان تقنية أخرى، مثل اللجان التقنية المعنية بالشؤون الإنسانية، وإدارة الأزمات، والمساواة بين الجنسين، إضافة إلى خبراء في جوانب محددة.

وشُجعت اللجان التقنية على استخدام الأدوات والموارد المتاحة لتحقيق نتائج ملموسة، في إطار ولايتها. وتحقيقا لهذه الغاية، استفادت استفادة جليلة بصفة خاصة من مرفق الدعم الذي يموله الاتحاد الأوروبي في إطار اللائحة 2006/389.

ومن خلال هذا المرفق، يجري حاليا تنفيذ عدد من المشاريع:

- المرحلة الثانية من البرنامج المتعلق بتحديد وتوزيع ناقلات البعوض للتصدي لخطر انتقال الأمراض، الذي اقترحته اللجنة التقنية المعنية بالصحة،
- مشروع انتشار التنمر التقليدي في المدارس والتسلط عبر الإنترنت وارتباطاتهما ومنعهما، الذي تضطلع به اللجنة التقنية المعنية بالتعليم بالتآزر مع اللجنة التقنية المعنية بالجريمة،
- المنبر الإلكتروني التابع للجنة التقنية المعنية بالبيئة من أجل إنشاء شبكة على نطاق الجزيرة للاتصال والتعاون بين أصحاب المصلحة في مجال البيئة من كلتا الطائفتين بشأن المسائل ذات الاهتمام

المشـــترك، بما في ذلك على وجه الخصـــوص المســـائل التي تؤثر على النظام الإيكولوجي الفريد لقبرص،

- دراســـة الجدوى المذكورة أعلاه بشـــأن إعادة تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية التي اقترحتها اللجنة التقنية المعنية بالاقتصاد،

- مسابقة الفيديو والرسم المستوحاة من مواقع التراث الثقافي في الجزيرة، وهو مشروع من جزأين اقترحته اللجنة التقنية المعنية بالثقافة ويستند إلى عمل وإنجازات اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي.

وفي حين أن هذه المشـاريع قد تم الاتفاق عليها وهي قيد التنفيذ، وإن كان ذلك في بعض الحالات مع تأخير كبير، فإن هناك المزيد من المشاريع قيد الإعداد لا تزال بحاجة إلى الاتفاق عليها وإنجازها تمشيا مع الإطار الزمني للتمديد الأخير لفترة تنفيذ المشـاريع في إطار المرفق. وتشـمل هذه المشـاريع مشـروعين اقترحتهما اللجنة التقنية المعنية بالبيئة، وهما حماية أشـــجار الخروب والحفاظ عليها، واســـتكشـــاف التراث الجيولوجي لقبرص، إضـــافة إلى تبادل للتدريب الداخلي للأطباء البيطريين الشـــباب اقترحته اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل البيطرية.

ومما له أهمية خاصـة في هذا الصـدد المشـروع الذي اقترحته اللجنة التقنية المعنية بالتعليم بشـأن خطط الدروس، والذي يتألف من 30 وحدة من المواد التعليمية التكميلية التي ســـتتاح للطلاب والمربين للاسـتخدام الطوعي. وكان من المتوخى أن يكون مشـروعا تجريبيا اسـتجابة لدعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراراته إلى تعزيز التثقيف في مجال الســـلام في قبرص. وعلى الرغم من أن الخبراء قد أنجزوا عملهم في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن المشروع لا يزال قيد الاستعراض من الجانب القبرصي التركي.

وتضطلع اللجان التقنية بدور كبير بوصفها مساهمة في تهيئة بيئة سياسية أكثر إيجابية، في إطار ولايتها، وفي هذا السـياق، نجدد التزامنا بزيادة دعمها في سـعيها إلى أداء مهمتها، التي تشـكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام ومن الجهد الشامل للتوصل إلى حل وإعادة توحيد قبرص على الأساس المتفق عليه.

المرفق الثاني

الإجراءات التي اتخذها الجانب القبرصي التركي لدعم الأجزاء ذات الصلة من قرار مجلس الأمن 2618 (2022) المتخذ في 27 كانون الثاني/يناير 2022

أولا - الإجراءات المتخذة دعماً للتوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة

نظرتنا العامة

بصفتي الرئيس الخامس للجمهورية التركية لشمال قبرص وزعيم الشعب القبرصي التركي، لا زلت أراقب عن كثب وبقلق بالغ الأزمات غير المسبوقة التي تعصف بقلب أوروبا ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي رأيي لهذا الوضع المثير للقلق أن هناك حاجة ملحة تتطلب التفكير والتضامن والعمل القائم على بُعد النظر. إن النضال العالمي لمكافحة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها، وكذلك الأزمة الجيوسياسية التي تشهدها منطقتنا، كما يتضح من الحرب الدائرة في أوكرانيا، تشير إلى وجود تحديات عالمية ينبغي أن تكون بمثابة دقات جرس إنذار للبشرية. فقد أدى التحدي الأول إلى وفاة أكثر من 5 ملايين شخص وانهيار الخدمات الصحية في أجزاء كثيرة من العالم وتدهور الاقتصاد العالمي، بينما أدى التحدي الثاني إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة ومستمرة في أوكرانيا، لم نكن نعتقد أبداً أننا سنواجهها في هذا اليوم وهذا العصر.

إنني أعتقد بشدة أن الوقت قد حان للجانبين المتساويين المتأصلين في قبرص أن يقوما، جنباً إلى جنب مع بقية أنحاء العالم، بالرد بشكل عاجل على هذه التنبيهات بطريقة مسؤولة والتعاون بطرق من شأنها أن تخدم رفاهية جزيرتنا والسلام والاستقرار في منطقتنا.

لقد تلقيت من شعبي تفويضاً بحل قضية قبرص البالغة من العمر 59 عاماً حلاً نهائياً. ويجب أن يكون هذا هو الهدف المشترك لنظيري، السيد نيكوس أناستاسيادس، زعيم القبارصة اليونانيين. ولن يتسن بلوغ هذا الهدف النهائي إلا من خلال نظرة بناءة ومفيدة للجميع من شأنها أن تمهّد الطريق لبدء مفاوضات رسمية موجهة نحو تحقيق النتائج، على أساس المساواة الأصيلة بين الجانبين، والتي ستتوّج بتسوية منصفة وعادلة ومستدامة في قبرص.

لقد أثبتت لنا التجارب بعد أكثر من نصف قرن من المفاوضات أن الإصرار على نفس الأساس الفاشل لحل قضية قبرص لن يؤدي إلا إلى استمرار المشكلة وبالتالي استمرار الوضع الراهن غير المقبول وغير القابل للاستمرار. وهذا هو سبب سحب الجانب القبرصي التركي موافقته على وجود اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين كأساس لحل مشكلة قبرص. وهذا الأساس الفاشل، الذي استُفد، لم يعد مطروحاً على الطاولة.

ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة، شاطرت رؤيتي لإيجاد تسوية في قبرص مع نظيري، السيد أناستاسيادس، إلى جانب وزير خارجية جمهورية تركيا، السيد جاويش أوغلو، ووزير خارجية اليونان، السيد دِندياس، ووزير الخارجية البريطاني، السيد راب، في الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائداً الأمم المتحدة بشأن قبرص، الذي عُقد في جنيف في نيسان/أبريل 2021 برعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

وخلال اجتماع جنيف غير الرسمي، أوضحتُ أنه يجب تغيير قواعد اللعبة واستخلاص الدروس من العمليات الفاشلة. وأعربت من جديد أيضاً عن اقتناعي بأن الأساس المنهك لاتحاد ذي طائفتين

ومنطقتين لم يعد مطروحاً على الطاولة. وأطلعتُ الحاضرين على رؤيتي الجديدة كتابةً واقترحتُ أساساً واقعياً من شأنه أن يمهّد الطريق لعملية تفاوض رسمية جديدة.

وأود أن أكرر الأساس المنطقي وراء اقتراح القبارصة الأتراك الذي أصبح أكثر أهمية، بالنظر إلى التطورات التي حدثت منذ قمة كرانس – مونتانا لعام 2017.

لقد أظهرت لنا التجارب أن المفاوضات في قبرص تفشل عندما تُنحى المساواة المتأصلة للجانب القبرصي التركي جانباً ولا يُعترف بها إلا على طاولة المفاوضات، مما يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه دائماً أمام الجانب القبرصي اليوناني للتهرب كيفما شاء مثل الإدارة المُعترف بها، مع العلم جيداً أن هذا سيؤدي إلى تهميش الجانب القبرصي التركي، دون أي وضع قانوني وتحت عزلة وقيود لاإنسانية. لقد أظهرت لنا المفاوضات التي استمرت لأكثر من نصف قرن على هذا الأساس غير المتكافئ أن المفاوضات الموجهة نحو تحقيق النتائج ينبغي أن تجري بين نديْن، وليس بالكلام فقط. إن الدخول في مفاوضات ذات إطار زمني وموجهة نحو تحقيق النتائج، لكن فقط بعد تحقُّق التوازن بين الجانبين، أمرٌ يكتسي أهمية حاسمة. واقتراحُنا هو تسوية المجال التنافسي سواء على طاولة المفاوضات أو خارجها، من خلال تأكيد المساواة المتأصلة في السيادة وتساوي الوضع الدولي للجانبين. فقد حان الوقت للإقرار بهذه الحقيقة، من خلال اعتماد أساس تفاوضي جديد بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى أن الجانب القبرصي التركي مستعدٌّ للشروع في مفاوضات رسمية لإقامة علاقة تعاونية منظمة مع الجانب القبرصي اليوناني، بعد الاعتراف بالمساواة المتأصلة في السيادة وتساوي الوضع الدولي بين الجانبين.

ونحن في هذا الصدد نؤيد اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين مبعوث شخصي لاستكشاف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة من أجل بدء عملية تفاوض رسمية بين الجانبين. ولهذه الغاية، أواصل دعم اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين مبعوث شخصي ضمن إطار زمني محدَّد يمكن تجديده بموافقة الطرفين، وبتفويض محدَّد لمساعدة الجانبين في جهودهما من أجل استكشاف ما إذا كان هناك أرضية مشتركة.

وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك قط سيادة يونانية على جزيرة قبرص، إلا أن القادة السياسيين اليونانيين والقبارصة اليونانيين يؤكدون أن قبرص جزيرة يونانية. ففي 28 آذار/مارس 2021، بمناسبة الذكرى المئوية الثانية للانتفاضة اليونانية، صرح الزعيم القبرصي اليوناني نيكوس أناستاسيادس أن "قبرص كانت دائماً جزءاً لا يتجزأ من القومية الهلينية". وهذه الرؤية المهيمنة لليونان والقبارصة اليونانيين لا تتوافق مع ما يسمى هدف الشراكة الاتحادية في قبرص. كما أنه لا يتماشى مع الحقائق الواقعية واحتياجات الاستقرار للجزيرة والمنطقة. وقد أسفرت الجهود المبذولة لتحقيق هذه الرؤية عن عقود من العنف بين الشعبين المالكيْن لقبرص، مما أدى إلى استيلاء الشريك القبرصي اليوناني على جمهورية قبرص التي أُقيمت على أساس الشراكة في عام 1960 في كانون الأول/ديسمبر 1963. ومنذ ذلك الحين، أدى تفاوت القوى المفروض بين الجانبين لصالح الجانب القبرصي اليوناني إلى جعل ما يسمى بنموذج التسوية في شكل اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين أمراً غير ممكن وغير مستدام، كما شهدنا أكثر من 45 عاماً من فشل مفاوضات الشراكة الاتحادية.

ويتمتع القبارصة الأتراك، كمواطنين سواسية مع غيرهم، بالمساواة المتأصلة في السيادة ويحق لهم التمتع بنفس الوضع الدولي الذي يتمتع به القبارصة اليونانيون.

ولهذا السبب، اتخذ الجانب القبرصي التركي موقفه وهو أنه من الآن فصاعداً، لا يمكن أن تبدأ أي مفاوضات رسمية ذات جدوى إلا بعد الاعتراف بالمساواة في السيادة وتساوي الوضع الدولي بين الجانبين.

سياسات العرقلة

لقد أقر القادة من كلا الجانبين، على مدى عقود، بأهمية بث الثقة بين الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني. والسبب الرئيسي لاستمرار انعدام الثقة هو، للأسف، سياسات العرقلة التي تنتهجها القيادة القبرصية اليونانية.

وإذا كان الجانب القبرصي اليوناني ملتزماً التزاماً حقيقياً ببناء الثقة بين الجانبين، كما يدعي، فعليه أولاً أن يثبت صدقه بوضع حد لسياساته المعرقِلة ضد الشعب القبرصي التركي، ولا سيما شبابنا وأطفالنا، في جميع المجالات.

فالإدارة القبرصية اليونانية تواصل دون كلل عرقلة تمثيل ومشاركة الشعب القبرصي التركي في محافل دولية من جملتها المنظمات والأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية.

فعلى سبيل المثال، بينما نحاول تحسين التجارة من خلال لائحة الخط الأخضر، لا تزال العقبات القائمة من أمد بعيد مستمرة بسبب مقاومة السلطات القبرصية اليونانية. وعلى الرغم أيضاً من الدعوات المتكررة الصادرة عن سعادتكم وعن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا يسمح الجانب القبرصي اليوناني بعبور المركبات التجارية القبرصية التركية وتجارة الأغذية المصنعة، خلافاً للأحكام الصريحة الواردة في الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي بشأن لائحة الخط الأخضر التي تُلزمهم بالقيام بذلك، كما أكدت ذلك أيضاً المفوضية الأوروبية. وفي ما يتعلق بالمجال الأخير، قيل إنه تم السماح بالمتاجرة بقائمة محدودة من المواد الغذائية المصنعة، دون تنفيذ حتى الآن، بحجة التعنت البيروقراطي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للشركات القبرصية التركية الإعلان عن منتجاتها في وسائل الإعلام القبرصية اليونانية.

وفي ما يتعلق بقضية جبنة الحليم، لا يسعني الإبلاغ عن أي تطورات إيجابية أيضاً. فالمنتجون القبارصة الأتراك لم يتمكنوا حتى الآن من استخدام الحليم/الحلومي كتسمية منشأ محمية لهذا المنتج الثقافي المشترك، بسبب الإجراءات غير الواقعية والتي لا يمكن التغلب عليها المفروضة على المنتجين القبارصة الأتراك، وأيضاً بسبب عدم تحديد موعد لإجراء عمليات تفتيش لسلامة الأغذية من أجل تيسير عمليات تصدير جبنة الحليم التي ينتجها المنتجون القبارصة الأتراك إلى الاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من نداءاتنا المتكررة الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي، فإن المنتجين القبارصة اليونانيين يستفيدون من تسمية المنشأ المحمية ويقومون بتصدير تلك الجبنة إلى الاتحاد الأوروبي منذ العام الماضي.

وحتى المعاملات المصرفية بين شركات الجانبين غدت غير ممكنة بسبب العراقيل التي يقيمها القبارصة اليونانيون. ولقد دأبنا على متابعة قضية المعاملات المصرفية بين الجانبين مع مسؤولي المفوضية الأوروبية والمفاوض القبرصي اليوناني وداخل اللجنة التقنية المعنية بالاقتصاد والمسائل التجارية منذ ما يقرب من عام، دون أي نتيجة.

وبالإضافة إلى العقبات التي تعترض التجارة، يواصل الجانب القبرصي اليوناني سياسته الرامية إلى عرقلة عبور الأشخاص عبر الحدود بين الجانبين. فعلى الرغم من المناقشات التي جرت على مستوى الممثل الخاص القبرصي التركي والمفاوض القبرصي اليوناني، لم يتخذ الجانب القبرصي اليوناني أي

خطوات لتخفيف الازدحام، ولا سيما عند معبر ميتيهان في ليفكوشا، وهو ما يمكن حلُّه ببساطة عن طريق زيادة عدد الجنود القبارصة اليونانيين. ولم تُسفر التأكيدات التي قدمتها السلطات القبرصية اليونانية المختصة إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، كولن ستيوارت، بأنها ستتخذ الخطوات اللازمة لتسهيل عبور الناس عن أية نتائج.

ويؤسفني أن أُطلعكم على معلومات مزعجة أخبرني بها شعبي في ما يتعلق بحملة تشهير يشنها نظراؤنا ضد الشركات القبرصية التركية ورجال الأعمال وحتى المهنيين الطبيين. وهدف هذه الحملة الرامية هو تعطيل النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الخدمات، ليس فقط لأنها تتم على حساب اقتصاد الجانب القبرصي التركي، ولكن لأنها تتعارض أيضاً مع دعوات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن تقليل الحواجز التي تحول دون الاتصال بين الناس.

وفي خضم العزلة اللاإنسانية المفروضة على الشعب القبرصي التركي، فإن الإدارة القبرصية اليونانية تقيِّد باستمرار وصولنا المحدود إلى الأسواق الأخرى عبر موانئنا. ومن المعروف أنه وفقاً للقانون الدولي، فإن ميناء غازي ماغوسا (فاماغوستا) مفتوح في وجه الشحن البحري الدولي، كما أكد ذلك كتابياً المفوضون الأوروبيين والدائرة القانونية للمفوضية الأوروبية. وتواصل القيادة القبرصية اليونانية عملها العدائي ضد من يختارون الوصول إلى ميناء غازي ماغوسا، بل وتزيد من حدته، من خلال احتجاز واعتقال القباطنة وأفراد الطاقم، وفرض غرامات على الشركات المعنية، وتوجيه تهديدات لدول العلم وغيرها من خلال قنوات مختلفة.

إن هذه الممارسات تقوّض الجهود الرامية إلى إزالة التفاوت الاقتصادي بين الجانبين وبناء الثقة. وإذا كنا صادقين في نوايانا للعمل ليس فقط على تحسين الحياة اليومية لشعبينا، من خلال اللجان التقنية، ولكن أيضاً رفاهية جزيرتنا ومنطقتنا، فيجب أن تنتهي هذه السياسات والممارسات العدائية.

التعليم

في ما يتعلق بمسألة التعليم، مكَّن الجانب القبرصي التركي إحدى المدارس من ضمان تلقي السكان القبارصة اليونانيين في شبه جزيرة كارباز التعليم الابتدائي والثانوي بلغتهم الأم. وكجزء من جهود النوايا الحسنة هذه، فإننا نمكِّن أيضاً السلطات القبرصية اليونانية من إرسال كتب مدرسية ليستخدمها هؤلاء التلامذة. لكن حسن نيتنا هذه للأسف تستغلها السلطات القبرصية اليونانية التي تواصل إرسال كتب مدرسية تحتوي على لغة مسيئة وعنصرية، وتروج للكراهية والعداوة، على الرغم من تحذيراتنا المتكررة ضد إدراج مثل هذا المحتوى في الكتب المدرسية. وقد أبلغت وزارة خارجيتنا قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بالتفاصيل المتعلقة بالكتب المدرسية ذات الصلة ومحتوياتها. ولم يرد الجانب القبرصي اليوناني بعدُ بالمثل على حسن نيتنا في ما يتعلق بافتتاح مدرسة خاصة للقبارصة الأتراك المقيمين في الجنوب تتعلق بحقهم في التعليم بلغتهم الأم. كما أن الجانب القبرصي اليوناني ما فتئ يرفض، مع "كنيسة قبرص"، مراجعة محتوى الكتب المدرسية المُستخدمة في نظامهم التعليمي والتي تروِّج للعداء.

قساوسة يتلقون التدريب العسكري

تجلّى دليل آخر على عقلية الجانب القبرصي اليوناني في أن بعض القساوسة حضروا تدريبات على إطلاق النار، باستخدام بنادق هجومية، نظمها الجيش القبرصي اليوناني. والأسوأ من ذلك، أن هذا الحادث لم تدنه لا قيادة القبارصة اليونانيين ولا الأحزاب السياسية ولا المنظمات المعنية في الجنوب.

ولأنه لم يُفعل أي شيء بعد اعترافات قاتليْن بالأجرة من منظمة القبارصة اليونانيين الإرهابية، هما نيوبتوليموس ليفتيس وآثوس بيتريديس، اللذين اعترفا لقناة Omega TV التلفزيونية في 26 أيار/مايو 2022 بإعدام 68 قبرصياً تركياً من المدنيين العزّل الأبرياء في عقد الستينات من القرن الماضي، فإن ذلك يشكل مثالاً آخر على مدى خطورة السياسة الرسمية التي يتبعها القبارصة اليونانيون تجاه الشعب القبرصي التركي.

ولم يؤدّ هذا إلى إثارة الغضب بين القبارصة الأتراك فحسب، بل زاد أيضاً من صدمة أقارب الأشخاص المفقودين من القبارصة الأتراك. ومن دواعي الأسف الشديد أننا لاحظنا، مرة أخرى، أنه لم تصدر أي إدانة لا من قيادة القبارصة اليونانيين ولا من أي حزب سياسي أو منظمة من منظمات المجتمع المدني في جنوب قبرص، عقب هذا الاعتراف المروّع. ونتوقع أن تبدأ الإجراءات القانونية في أسرع وقت ممكن وأن يتم تقديم الجناة ومن أصدروا لهم الأوامر إلى العدالة.

إزالة الألغام

أنا من أشد المؤيدين لجزيرة خالية من الألغام. وقد تكون عملية إزالة الألغام من الجزيرة مثالاً ممتازاً للتعاون العسكري. وأعتقد أيضاً أن هذا موروث نحن مدينون به لأجيالنا القادمة. وكما تذكرون، فقد تقدم الجانب القبرصي التركي بمقترحات شاملة للجانب القبرصي اليوناني في الأعوام 2014 و 2015 و 2018 بهدف تطهير جميع حقول الألغام المتبقية في الجزيرة، بدءاً من المنطقة العازلة.

الهجرة غير النظامية

الهجرة غير النظامية ظاهرةٌ عالمية وليس الجانب القبرصي التركي ولا الجانب القبرصي اليوناني في مأمن من هذا التحدي. وبصفتنا الجانب القبرصي التركي، ظللنا نشدد خلال الاجتماعات الاعتيادية بين ممثلي الخاص والمفاوض القبرصي اليوناني على أهمية التعاون لمعالجة هذه المسألة الإنسانية بمشاركة مسؤولين من الإدارات ذات الصلة في الجانبين. لكن للأسف، لم يستجب نظراؤنا القبارصة اليونانيون حتى الآن بشكل إيجابي لبدء التعاون بشكل فعال على حل هذه المشكلة الهامة والحساسة.

ثانيا - الإجراءات المتخذة لدعم بناء الثقة وكذلك تعزيز الاتصالات والمصالحة

بينما لا زلنا نستكشف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة لبدء عملية تفاوض رسمية، نحن على استعداد لمتابعة سياسات/أفكار جديدة تهدف إلى الوصول إلى نتائج مفيدة للجانبين من خلال تعاون هادف بين الجانبين.

إن ما يسمى بمقترحات تدابير بناء الثقة التي تقدم بها السيد أناستاسيادس في 19 أيار/مايو 2022 ترقى إلى التنازل عن سلطتنا وسيادتنا إلى الأمم المتحدة في مطار إركان، علاوة على تسليم منطقة معلومات

الطيران الخاصة بنا إلى الجانب القبرصي اليوناني، وذلك بالإضافة إلى أنه طُلب منا أيضاً التنازل عن سلطتنا وسيادتنا على الجزء المغلق من ماراش (فاروشا) للأمم المتحدة وللمفوضية الأوروبية في ميناء غازي ماغوسا. وستكون تلك الإجراءات بمثابة نقل السيادة إلى الجانب القبرصي اليوناني.

إن ما يسمى بتدابير بناء الثقة التي اقترحها الجانب القبرصي اليوناني هي في الواقع عناصر نموذج الاتحاد المُستنفَد الذي يتألف من طائفتين ومنطقتين. وعلى الرغم من أن السيد أناستاسيادس يعرف جيداً أن تدابير بناء الثقة تلك قد رُفضت عدة مرات وبالتالي استُنفدت، فإنه لا يزال يعتقد أنه يستطيع تكوين صورة إيجابية من خلال طرحها بشكل متكرر على طاولة المفاوضات.

ومن أجل بناء الثقة حقاً، من الضروري أن تُحترم في تدابير بناء الثقة المساواة المتأصلة بين الجانبين وألا ترقى إلى مد أحد الطرفين سلطته على الآخر. لذلك، فإنني أحث نظيري على التركيز على التدابير التي تمتثل لهذه المتطلبات واعتماد مقترحات حقيقية من شأنها أن تعزز التعاون من أجل شعبينا، وكذلك لصالح جزيرتنا ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أننا نعمل حالياً على إعداد مقترحات تروم تعزيز التعاون بين الجانبين وتتوافق مع المتطلبات المذكورة أعلاه.

ويتواصل عمل اللجان التقنية على أساس المبادئ الأربعة المتفق عليها، وهي أن تلك المقترحات يجب أن تكون موضع اتفاق بين الطرفين، وأن تعود بالفائدة على كلا الجانبين، وأن تحترم المساواة بين الجانبين، وألا تستتبع أو تعني ضمناً بسط أحد الطرفين سلطته أو ولايته القضائية على الآخر. والتوافق مع هذه المبادئ سيساعد على تهيئة المناخ المطلوب للتفاهم والثقة والتعاون والعلاقات السلمية بين الجانبين، التي هي الأكثر أهمية لعملنا. وقد تولى السيد كولين ستيوارت، الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، دور تيسير الآلية التي أُنشئت بمبادرة من الممثلة الخاصة للأمم المتحدة آنذاك، السيدة إليزابيث سبيهار، في شباط/فبراير 2021، لمعالجة التحديات والطلبات والمقترحات اليومية التي يتقدم بها الجانبان للمساهمة في الحياة اليومية لكل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وواصل منسِّقو اللجنة التقنية للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وكذلك الممثل الخاص للقبارصة الأتراك السيد م. إرغون أولغُن والمفاوض القبرصي اليوناني السيد أندرياس مافروياتيس، الاجتماع بالممثل الخاص للأمم المتحدة كل أسبوع. وبعد تعيين السيد مينيلوس مينيلاو ليحل محل السيد مافروياتيس كمفاوض قبرصي يوناني جديد، لا تزال الاجتماعات المنتظمة مستمرة.

كما يجتمع منسِّقو اللجان التقنية مرة واحدة في الأسبوع لتقييم عمل اللجان التقنية والتحضير للاجتماعات التي ستعقد بين الممثل الخاص والمفاوض. وقد تطورت الاجتماعات الأسبوعية بين الممثل الخاص والمفاوض فأصبحت منتدى بين الجانبين تُعالج فيه المشاكل التي تمس الحياة اليومية للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، ويوجَّه فيه انتباه الجانب الآخر إلى المسائل المثيرة للقلق.

1 - اللجان التقنية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين واحدة من أكثر اللجان نشاطاً. فاستجابة لنداء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تمكنت اللجنة من الاتفاق على خطة عمل بشأن كيفية تأمين مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى للمرأة في عملية إيجاد تسوية نهائية في قبرص. وفي هذا السياق، التقيتُ بالزعيم القبرصي اليوناني، نيكوس أناستاسيادس، لأول مرة هذا العام، لإطلاق خطة العمل الهامة هذه، ليس بمشاركة أعضاء اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين فحسب، ولكن أيضاً

بمشاركة عبر الإنترنت لمنظمات المجتمع المدني النسائية المعنية التي ترغب في المشاركة. وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين العمل على تنفيذ خطة العمل هذه.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالاقتصاد والمسائل التجارية محادثاتها بشأن العديد من المواضيع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقررت اللجنة التقنية المضي قدماً في إجراء دراسة الجدوى الخاصة بإعادة تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية. وقد استُعين بأخصائي قبرصي تركي وأخصائي قبرصي يوناني لهذا الغرض.

وبصفتنا الجانب القبرصي التركي، نتوقع من الجانب القبرصي اليوناني أن يشرع في معالجة تجارة جميع الأغذية المصنعة، التي ظلوا يؤخرون الحسم فيها لفترة طويلة. فهذا أمرٌ ضروري لتنمية التجارة بين الجانبين.

أما في ما يتعلق بموضوع ورقات اليورو المهترئة، فعلى الرغم من أن الجانب القبرصي التركي قدم جميع المعلومات المطلوبة بشأن استبدال هذه الأوراق النقدية بأخرى جديدة، إلا أنه لم يتسن بعد تحقيق النتائج المرجوة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال اللجنة التقنية تناقش، دون نتيجة، مشاكل عملية طويلة الأمد، مثل عبور المركبات التجارية القبرصية التركية ومسألة التحويلات المصرفية ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز التجارة بين الجانبين.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة أنشطتها بجد، كما فعلت في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وتواصل اللجنة التقنية تنسيق القرارات التي اتخذها الجانبان لمكافحة جائحة كوفيد-19. وقد أُحرز بعض التقدم لتخفيف المتطلبات غير العادلة التي يفرضها الجانب القبرصي اليوناني على القبارصة الأتراك عند التقدم للحصول على شهادة التطعيم الأوروبية. وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالصحة تبادل المعلومات عن القضايا الصحية، وتتابع في الوقت ذاته التطورات العالمية الحاصلة بشأن كوفيد-19 والشواغل الأخرى المتعلقة بالصحة العامة. وعلى الرغم من حدوث تأخيرات في تسليم اللقاحات من الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة، إلا أننا نعتبر توزيع لقاحات كوفيد-19 للأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطوراً هاماً.

وعلاوة على ذلك، استأنفت اللجنة الفرعية البيطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملها ووضعت برنامج تدريب داخلي لمساعدة الأطباء البيطريين الشباب من الجانبين على اكتساب الخبرة.

وأخيراً، استضافت اللجنة التقنية المعنية بالصحة دورة تدريبية عبر الإنترنت للمتخصصين من الجانبين بشأن مراقبة فيروس حمّى غرب النيل ومكافحة الأمراض المنقولة عن طريق البعوض.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي العمل على إنجاز المشاريع التي تغطي تقريباً جميع جوانب التراث الثقافي. فطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجزت أشغال صيانة العديد من التحصينات والنوافير والحمامات والمعالم الدينية والمواقع الأثرية والعديد من المواقع التراثية الأخرى على جانبي جزيرة قبرص ونُفذت أعمال الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة التقنية أيضاً إجراء دراسات استقصائية للعديد من مواقع التراث الثقافي. وأنجزت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي مشروعين مهمين لصيانة التراث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهما ضريح زهوري (Zuhuri Tekke) وكنيسة السيدة العذراء (Panagia Kyra Church). وبالإضافة إلى المشاريع المنجزة، بدأت أشغال الترميم في العديد من المعالم

الأثرية التراثية مثل حصن جنبلاط (Canbulat (Arsenal) Bastion)، ومسجد أورُندا (Orunda)، وكنيسة القديس سينيسيوس (Saint Synesios)، وكنيسة Panagia Trapeza، وحمام توزلا (Tuzla Hamam)، وموقعا سولي وفوني الأثريان.

ولا تقتصر مسؤوليات اللجنة التقنية على العمل المادي على آثار التراث الثقافي. فبالإضافة إلى عملها على الآثار، وافقت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي على إطلاق مشروع التوثيق الرقمي للآثار التي أنجزتها اللجنة. وفي إطار هذا المشروع، سيُختار موقعان لإنشاء سحب نقطية ثلاثية الأبعاد وسيُختار 20 مشروعاً مكتملا للجنة التقنية لإعداد الجولات الافتراضية الخاصة بها. وأخذاً في الاعتبار أن التعليم هو أهم عامل في ضمان الحفاظ على التراث الثقافي على المدى الطويل، أطلقت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي أيضاً مشروع برنامج التعليم التفاعلي بشأن التراث الثقافي المشترك للشباب القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

وأكملت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة موقعها الإلكتروني الجديد ودشنته، ويهدف إلى إقامة شبكة للاتصال والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمجال البيئة من خلال إنشاء منصة للتعاون بين الجانبين في قبرص. وتعمل هذه اللجنة التقنية أيضاً على عدد من المشاريع، بما في ذلك حماية شجرة الخروب، والتراث الجغرافي، وتنظيم مسابقات في سبعة مجالات مواضيعية أساسية تركز عليها حالياً اللجنة التقنية المعنية بالبيئة. وتناقش اللجنة التقنية المعنية بالبيئة الآن المهمة التي كلفها بها الممثل الخاص والمفاوض حول كيفية تحقيق التعاون بين الجانبين في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة.

وبالنسبة للعام الدراسي 2021-2022، شرعت اللجنة التقنية للتعليم في تنفيذ برنامج Imagine في المنطقة العازلة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المعلمون من الجانبين تدريباً على القيم العالمية كجزء من برنامج Imagine. وشاركت أعداد متساوية من الطلاب القبارصة الأتراك والطلاب القبارصة اليونانيين في المسيرة التعليمية المنظمة في إطار برنامج Imagine. وبالتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، أكملت اللجنة التقنية للتعليم أيضاً الاستبيان حول انتشار التسلط عبر الإنترنت والتنمر التقليدي في المدارس وعلاقاته والوقاية منه. والهدف من هذا المشروع هو النظر في مدى انتشار الأشكال التقليدية والإلكترونية للتنمر والتسلط في صفوف المراهقين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، بهدف استخدام هذه المعلومات لوضع استراتيجيات الوقاية منها.

ووافقت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية على فتح غرفة اتصال مشتركة لتبادل المعلومات عن الأنشطة الإجرامية وللتعامل الفعال مع القضايا ذات الاهتمام المشترك في قرية بيلِه. وخلال فترة طويلة، كانت الأنشطة الإجرامية في بيلِه، وهي قرية مختلطة ذات وضع خاص يعيش فيها القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون معاً، مصدر قلق كبير لكلا الجانبين. وقد عيَّن كل جانب منهما موظفين في غرفة الاتصال المشتركة الخاصة بقرية بيلِه من إدارتيهما للشرطة. كما واصلت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية تبادل المعلومات بشأن مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالجريمة وعملت بالتعاون مع اللجان التقنية الأخرى بشأن المسائل التي تدخل في نطاق ولايتها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتمكن اللجنة التقنية المعنية بالمعابر من مواصلة عملها بعد استقالة الرئيس المشارك القبرصي اليوناني، وكذلك تنحي أعضاء اللجنة من القبارصة اليونانيين في وقت

لاحق. وبالرغم من وجود العديد من التحديات التي يجب معالجتها في ما يتعلق بالمعابر الحدودية بين الجانبين، من المخيب للآمال أن تعيين رئيس مشارك لهذه اللجنة التقنية استغرق من الجانب القبرصي اليوناني ما يقرب من أربعة أشهر. ونتوقع أن يتخذ الجانب القبرصي اليوناني إجراءات سريعة لتنفيذ التدابير المتفق عليها بين الجانبين من أجل التشغيل السلس والسريع للمعابر الحدودية. ومع ذلك، شعرنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بخيبة أمل لرؤية أن الجانب القبرصي اليوناني لم يتخذ بعد الخطوات اللازمة لإزالة المشاكل التي تسبّب التأخير في المعابر الحدودية، ولا سيما عند معبر ميتيهان/أيوس دوميتيوس الحدودي.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الإنسانية مناقشة سبل تنظيم حملة توعية عن الصعوبات التي يواجهها كبار السن. كما ناقشت اللجنة قضايا إنسانية أخرى تهم القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

وعقب تقاعد الرئيس القبرصي التركي المشارك للجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات، عيَّن الجانب القبرصي التركي بديلاً له. والتقى رئيسا اللجنة وجهاً لوجه مؤخراً وتبادلا وجهات النظر بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تهم كل جانب. وبالإضافة إلى القضايا التي تثير قلق الجانبين، بما في ذلك حرائق الغابات، فإننا نحث الجانب القبرصي اليوناني بشدة على التعامل بجدية مع مسألة سلامة الطيران، التي عرضها الجانب القبرصي التركي على اللجنة وكذلك قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وتتعلق هذه المسألة بسلامة الرحلات الجوية المدنية والمخاطر المستمرة التي يسببها إصرار القبارصة اليونانيين على عدم إقامة اتصال مباشر بين مراقبة الحركة الجوية في نيقوسيا ومراقبة الحركة الجوية في إركان، مما يعرض أرواح البشر للخطر.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بضرورة إقامة تعاون في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الجانبين، مثل حرائق الغابات والزلازل، وضرورة إنشاء آلية فعالة بمشاركة مسؤولين من الجانبين.

وبعد الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة التقنية المعنية بالبث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق والذي من شأنه أن يمهِّد الطريق لبدء العمل بشبكة 5G واستخدامها في جميع أرجاء الجزيرة، أُزيلت أنظمة البث التلفزيوني من النطاق الترددي 700 ميغاهرتز. وتماشياً مع الاتفاق، استمر العمل على الانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي، وهو ما من شأنه أن يسمح بتخصيص نطاق تردد 700 ميغاهرتز لخدمات الهاتف المحمول (5G).

ووافقت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة على تنظيم مسابقة الفيديو والرسم، التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية لمرفق دعم اللجان التقنية. وبعد الاتفاق على هذا المشروع، تسببت الشروط المسبقة التي تقدم بها أعضاء اللجنة من القبارصة اليونانيين في تأخيرات لا داعي لها في تنفيذ المشروع. وقدم الجانب القبرصي التركي مقترحات لتلبية مطالب الجانب القبرصي اليوناني وكذلك للتغلب على التأخيرات المتعلقة بتنفيذ المشروع المذكور، ولكن هذه المرة أدت استقالة الرئيس القبرصي اليوناني المشارك للجنة التقنية المعنية بالثقافة لأسباب شخصية إلى توقف أعمال اللجنة وعرقلة المشروع. وبعد تعيين الرئيس القبرصي اليوناني الجديد المشارك للجنة في 3 حزيران/يونيه 2022، نحن مستعدون للشروع في تنفيذ المشروع المتفق عليه دون مزيد من التأخير.

2 - اللجنة المعنية بالمفقودين

اللجنة المعنية بالمفقودين جزءٌ لا غنى عنه من العملية للمساعدة على تخفيف ما يقاسيه ذوو المفقودين وأقاربهم من معاناة وآلام منذ سنوات عدة. وتواصل سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص دعمها لعمل هذه اللجنة لتحقيق هذه الغاية.

وفي هذا السياق، تواصل الجمهورية التركية لشمال قبرص تبادل أي معلومات جديدة تظهر بشأن مواقع الدفن المحتملة، كما فعلت في عام 1998. وعلاوة على ذلك، سمحت سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص للجنة المعنية بالمفقودين بالقدوم لإجراء دراسات في عدد من محفوظات الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المحفوظات، التي أُنشئت في عام 2016، تستجيب في الوقت المناسب للطلبات المحددة للجنة لتحديد مواقع دفن إضافية. ومُنح مكتب العضو القبرصي التركي في اللجنة المعنية بالمفقودين إمكانية الاطلاع على الصور الجوية التي يعود تاريخها إلى عام 1974، وقد استفادت اللجنة من هذه الصور الجوية في الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في ما يتعلق بإحداثيتين مختلفتين في منطقتين مختلفتين.

وفي عام 2022، وبموافقة الجمهورية التركية لشمال قبرص، أكملت اللجنة المعنية بالمفقودين أعمالها للحفر في 16 موقعاً؛ ونقّحت إحداثيات نظام تحديد المواقع العالمي في 4 مواقع وألغت 10 مواقع من أصل 30 منطقة عسكرية سُمح بالوصول إليها في حزيران/يونيه 2019. وستُجرى أعمال الحفر وفقاً لخطط الحفر الخاصة باللجنة.

وفي الوقت الحالي، تجري اللجنة عمليات حفر في 6 مواقع مختلفة في المناطق المدنية من الجمهورية التركية لشمال قبرص. وفي أوائل ربيع عام 2022، قامت اللجنة، بالتنسيق مع السلطات العسكرية المختصة في الجمهورية التركية لشمال قبرص، بزيارات ميدانية في موقعي دفن مشتبه فيهما لأغراض التحقيق.

وتواصل الجمهورية التركية لشمال قبرص تقديم الدعم المالي للجنة المعنية بالمفقودين كذلك. وتُستكمل المساهمات المالية السنوية المقدَّمة لميزانية مكتب العضو القبرصي التركي في اللجنة المعنية بالمفقودين البالغة ما يقارب 000 620 يورو سنوياً بمساهمات إضافية. وقد وصلت المساهمات الإضافية حتى الآن إلى 000 325 يورو. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إجمالي مساهمات الاتحاد الأوروبي البالغة 000 300 33 يورو هي من الأموال التي خصصها الاتحاد الأوروبي للتنمية الاقتصادية للقبارصة الأتراك. ويمكن تسريع عمل اللجنة بتمويل إضافي.

وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعرّفت اللجنة على هوية 8 قبارصة يونانيين إضافيين، من بينهم 3 قبارصة يونانيين مفقودين، بالإضافة إلى 5 متوفين من القبارصة اليونانيين لم يكونوا مدرجين في قائمة المفقودين الرسمية للجنة. ولم تتعرف اللجنة على هوية أي شخص مفقود من القبارصة الأتراك في قائمة الأشخاص المفقودين الرسمية للجنة في الفترة المشمولة بالتقرير. ويتوقع الجانب القبرصي التركي أن تقوم اللجنة بحفر موقع الدفن الجماعي في قرية آتليلار دون مزيد من التأخير.

3 - الحليم/الحلومي

لا يزال المنتجون القبارصة الأتراك يعانون بسبب الغموض المتعلق باستخدام الحليم/الحلومي كتسمية منشأ محمية. ولم توضع الصيغة النهائية لإجراءات التفتيش التي ستجريها هيئة الرقابة Bureau Veritas، التي أُوكلت إليها مهمة التحقق من الامتثال لمعايير تسميات المنشأ المحمية، ولم يكن هناك موعد للتحقق من

معايير الغذاء والسلامة التي من شأنها تيسير إيصال جبنة الحليم/الحلومي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي منذ نيسان/أبريل 2021.

والحليم جبنةٌ تقليدية مشتركة هي ملكٌ للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على السواء. وتجدر الإشارة إلى أنه في 12 نيسان/أبريل 2021، على الرغم من اعتراضاتنا وتحذيراتنا المستمرة، شرعت المفوضية الأوروبية في اعتماد صكيْن تشريعيين، أحدهما يسجِّل جبنة الحليم/الحلومي باعتبارها تسمية منشأ محمية والآخر يُزعم أنه سيسهّل التجارة عبر الخط الأخضر. وبينما كان المنتجون القبارصة اليونانيون يستفيدون من تسجيل تسمية المنشأ المحمية، عند بدء تطبيق لائحة تسميات المنشأ المحمية في تشرين الأول/أكتوبر 2021، مع إجراء عمليات التفتيش ذات الصلة، لم تكن نفس هيئة الرقابة قد بدأت بعدُ في عمليات التفتيش الخاصة بالمنتجين القبارصة الأتراك. وعلاوة على ذلك، على الرغم من دخول تلك اللائحة حيز النفاذ في 12 نيسان/أبريل 2021، لم تعيَّن الهيئة المفوضة لإجراء عمليات التفتيش الخاصة بالصحة والسلامة التي من شأنها أن تمكّن من تصدير جبنة الحليم إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت المفوضية الأوروبية خطوات لإنشاء فريق عامل يُعنى بجبنة الحليم/الحلومي، لتبادل المعلومات وكذلك لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين أصحاب المصلحة في ما يتعلق بمشاركتهم في المخطط الخاص بتسمية المنشأ المحمية لجبنة الحليم/الحلومي، وكذلك لمراجعة سير عمل نظام التفتيش المتعلق بجبنة الحليم/الحلومي. ويتألف الفريق من 5 قبارصة أتراك و 5 قبارصة يونانيين. ومن الأهمية بمكان أن تختار الهيئة أو المنظمة أو مجموعة المصالح ذات الصلة أعضاءها وتعيّنهم في الفريق العامل، وذلك من أجل ضمان التمثيل الفعال لمصالحهم.

إن ما يتعهد به الاتحاد الأوروبي في لائحة تسميات المنشأ المحمية في ما يتعلق بتسجيل جبنة الحليم هو ضمان وجود "ترتيب عملي" على الجزيرة لكل من المنتجين القبارصة الأتراك والمنتجين القبارصة اليونانيين على حد سواء. وفي حال استمرار استبعاد المنتجين القبارصة الأتراك من الاستفادة من التسجيل، بسبب الإجراءات/العوائق التي لا داعي لها و/أو عدم وجود خطط التفتيش اللازمة، فإن المفوضية الأوروبية مُلزمة بالمضي قدماً في إلغاء تسجيل تسمية المنشأ المحمية للجزيرة بأكملها كما هو منصوص عليه في لائحة تسميات المنشأ المحمية.

4 - العزلة والقيود

لا تزال سياسة القبارصة اليونانيين المتمثلة في فرض العزلة والقيود على الشعب القبرصي التركي مستمرة منذ عام 1963. وتشمل العزلة المفروضة على الشعب القبرصي التركي حرمانه من حقه في التمثيل على الساحة الدولية، بما في ذلك في المناسبات الثقافية والأكاديمية والرياضية؛ ومنع أفراده وتقييد أسفارهم إلى الخارج وتواصلهم مع العالم الخارجي؛ وتقليص العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن العزلة الجائرة المفروضة على الشعب القبرصي التركي هي أيضاً أهم عنصر يسمِّم العلاقات بين الجانبين وشعبيهما، مما يقوض جهود بناء الثقة وآفاق التوصل إلى تسوية يتم التفاوض بشأنها بحرّية وتحظى بقبول الطرفين في الجزيرة.

كما تم تنفيذ سياسة العرقلة هذه في الجزيرة خلال فترة هذا التقرير. وبينما نحاول زيادة الاتصال بين الناس وزيادة عدد المعابر الحدودية، يواصل الجانب القبرصي اليوناني سياسته الرامية إلى إعاقة عبور الناس. وعلى الرغم من المناقشات العديدة، لم يتخذ الجانب القبرصي اليوناني أي خطوة لتخفيف الازدحام،

ولا سيما عند معبر ميتيهان/أيوس دوميتيوس الحدودي في ليفكوشا، وهو ما يمكن حلُّه ببساطة عن طريق زيادة عدد الجنود. وفي الوقت الحالي، يقدم الجانب القبرصي اليوناني خدمات وزارة النقل فقط عند معبر ميتيهان/أيوس دوميتيوس الحدودي، وسيساعد توفير هذه الخدمة في نقاط العبور الحدودية الأخرى في تسريع عمليات العبور عند معبر ميتيهان/أيوس دوميتيوس الحدودي.

وقد بدأ الجانب القبرصي اليوناني يشن أيضاً حملة تشهير ضد شركاتنا ورجال الأعمال وحتى المهنيين الطبيين. وهذه الحملة الهادفة إلى ثني القبارصة اليونانيين عن استخدام المنتجات والخدمات القبرصية التركية، تؤثر سلباً على الاقتصاد القبرصي التركي، وهو ما يتعارض أيضاً مع دعوات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

5 - الموارد الهيدروكربونية

الموارد الهيدروكربونية الموجودة حول جزيرة قبرص ملكٌ مشترك للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وهذه حقيقةٌ يقبلها الجانبان على الجزيرة، وتقبلها جميع الأطراف ذات الصلة والمعنية. لكن بسبب سياسة الهيمنة التي تنتهجها القيادة القبرصية اليونانية، تحوَّل اكتشاف الموارد الهيدروكربونية قبالة شواطئ الجزيرة إلى موضع نزاع بين الجانبين، وكذلك الدول الساحلية وأصحاب المصلحة في المنطقة.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استأنف الجانب القبرصي اليوناني أنشطته غير المشروعة المتعلقة بالموارد الهيدروكربونية، على الرغم من دعواتنا المتكررة للتعاون، في تجاهل تام لحقوقنا في الملكية المشتركة والمطالبات البحرية لجمهورية تركيا. ونحن نعتبر ذلك عملا عدائياً آخر ستكون له انعكاسات سلبية على الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة. فبمثل هذه الأعمال، لا يترك الجانب القبرصي اليوناني أي خيار للقبارصة الأتراك سوى الرد بالمثل، مع تركيا، من أجل حماية حقوقنا، لكن مع ترك الباب مفتوحاً في وجه التعاون والدبلوماسية.

ومن باب تفضيل الدبلوماسية على النزعة الأحادية، طرح الجانب القبرصي التركي ثلاثة مقترحات بنّاءة لتعزيز التعاون وتخفيف التوترات، وكلها تروم تحويل هذه الأزمة إلى فرصة مفيدة للطرفين.

وفي هذا الصدد، لا يزال الاقتراح القبرصي التركي، المؤرخ 13 تموز/يوليه 2019، مطروحاً على الطاولة. ويتوخى اقتراحنا إنشاء لجنة مشتركة تتألف من عدد متساوٍ من الأعضاء من الجانبين. ويتعين أن يتخذ الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني القرارات المتعلقة بالأنشطة الهيدروكربونية المنفَّذة في عرض البحر، بما في ذلك تقاسم الإيرادات. ولا تخل القرارات والترتيبات المتخذة في هذا الصدد بالمواقف القانونية والسياسية للجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني بشأن قضية قبرص.

وعلاوة على ذلك، لدى فخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، اقتراحٌ دائم لعقد مؤتمر إقليمي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بشأن الموارد الهيدروكربونية بمشاركة الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني والدول الساحلية وأصحاب المصلحة.

6 - ماراش/فاروشا

الجزء المغلق من ماراش أرضٌ تابعة للجمهورية التركية لشمال قبرص وهو منطقة عسكرية لا يوجد بها مستخدمون في الوقت الحالي.

ولا زلنا نتلقى عدداً متزايداً من الطلبات والمطالبات من السكان السابقين لهذه المنطقة وقررنا الآن معالجة هذه المطالبات. والهدف من هذه الخطوة هو تمكين سكان المنطقة السابقين من الحصول على سبل الانتصاف الثلاثة جميعها في ما يتعلق بمطالبات الملكية من لجنة الممتلكات غير المنقولة، المعتمدة لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي تموز/يوليه 2021، رفعت حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص صفة المنطقة العسكرية عن منطقة تجريبية تعادل ما يقرب من 3,5 في المائة من ماراش.

ونحن نعتبر هذه العملية خطوة إيجابية تحترم حقوق سكان المنطقة بما يتماشى مع دعوات الجهات الفاعلة والهيئات الدولية المعنية بالأمر.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع عدد الطلبات المعروضة على لجنة الممتلكات غير المنقولة بشأن الجزء المغلق من ماراش إلى 459 طلباً. وهذا التطور دليل على أن فتح الجانب القبرصي التركي لماراش لا يزال يحظى بمباركة السكان السابقين في المنطقة المذكورة. وأنا عاقدٌ العزم، مع حكومتي، على مواصلة فتح الجزء المغلق، وتعكف لجنة الممتلكات غير المنقولة المعترف بها دولياً في الوقت الحالي على تقييم طلبات السكان القبارصة اليونانيين السابقين بشأن هذه المنطقة.